من خلال 17 كياناً جديداً ليرتفع إجمالي الاستثمارات التراكمية إلى 2,92 مليار دينار

الاستثمارات الأجنبية في الكويت تقفز 4 أضعاف إلى 948 مليون دينار

- د.مشعل الجابر: استثماراتنا لا تقاس بحجم رؤوس الأموال فقط.. بل بجودتها ونقل المعرفة والتكنولوجيا
- الكويت منفتحة وتنافسية ومستعدة للمستقبل.. ونعزز ثقة المستثمرين الدوليين وتسارع تحقيق رؤية 2035
- 1,24 مليار دينار إنفاق استثماري تراكمي حتى ديسمبر 2024.. و76٪ منه داخل الاقتصاد الكويتي
- الإنشاءات تتصدر الاستثمارات الأجنبية بـ 907,9 ملايين دينار.. والتكنولوجيا ثانياً بـ 668,9 مليوناً

علي إبراهيم

كشفت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أن السنة المالية 2026/2025 شهدت استمرار نمو الاستثمار المباشر في الكويت، حيث استقطبت استثمارات جديدة بقيمة 948,037 مليون دينار من خلال 17 كيانا استثماريا، ليرتفع إجمالي الاستثمارات التراكمية المعتمدة منذ عام 2015 إلى 2,920 مليار دينار.

وقال مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر في التقرير السنوي للهيئة عن السنة المالية الماضية، إن النمو الذي تحقق هذا العام، والمتمثل في تضاعف تدفقات الاستثمار المباشر أربعة أضعاف لتصل إلى 948,03 مليون دينار، يبعث برسالة إلى مجتمع المستثمرين مفادها أن الكويت منفتحة وتنافسية ومستعدة للمستقبل، وان النتائج التي تحققت لا تقاس فقط بحجم رؤوس الأموال المستقطبة، بل أيضا بجودة الاستثمارات، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، والفرص التي أوجدتها للكفاءات الوطنية الكويتية. وأضاف الشيخ د.مشعل الجابر أن الهيئة تواصل وبالتعاون مع شركائنا، بناء منظومة استثمارية تدعم الابتكار، وتعزز مرونة الاقتصاد، وتسرع من تحقيق رؤية الكويت 2035.

وقالت الهيئة ان الاستثمارات المرخصة أسهمت في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل وتنمية رأس المال البشري ونقل وتوطين التكنولوجيا وتعزيز المكون المحلي والمشاركة في المشاريع التنموية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية بما يدعم مستهدفات رؤية الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة.


الشيخ د.مشعل الجابر

وأكدت مواصلة تحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على المستثمرين والاقتصاد الكويتي، من خلال مخرجات قابلة للقياس تعكس الأثر الفعلي للاستثمارات.

وذكرت انها تواصل تحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على المستثمرين والاقتصاد الكويتي من خلال مخرجات قابلة للقياس تعكس الأثر الحقيقي للاستثمارات. وذكرت أن الانفاق الاستثماري التراكمي ارتفع ليصل إلى 1,24 مليار دينار حتى ديسمبر 2024 بزيادة تقارب 14٪ على أساس سنوي، والاحتفاظ بنسبة 76٪ من إجمالي الانفاق داخل الاقتصاد المحلي بما يسهم في تعزيز سلاسل الإمداد ودعم منظومات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يأتي ذلك إلى جانب تعزيز اندماج المستثمرين الدوليين ضمن الاقتصاد الوطني بشكل فعال ومستدام

وتضمنت قائمة الكيانات الاستثمارية الجديدة التي استقطبتها الكويت خلال العام المالي الماضي كلا من: اس ار تي سيستم سولوشنز الكويت ليمتد من المملكة المتحدة برأسمال 660,850 ألف دينار، وفرانكلن تمبلتون جلوبال انفستورز المحدودة من المملكة المتحدة برأسمال 843,052 ألف دينار، وجولدمان ساكس انترناشيونال من المملكة المتحدة باستثمارات 5,083 ملايين دينار، وبي اس ار أي بي القابضة وان دي أي اف سي المحدودة من المملكة المتحدة باستثمارات 178,370 مليون دينار. وشملت الاستثمارات القادمة من الصين شركة كويت وانتيان تكنولوجيا باستثمارات 1,127 مليون دينار، وبانجين نيوتايد لتكنولوجيا الطاقة المحدودة بـ 3,93 ملايين دينار، وجيريه لخدمات الطاقة باستثمارات 2,329 مليون دينار، وجيريه لتكنولوجيا إعادة توليد وتدوير الطاقة الجديدة المحدودة بـ 12,247 مليون دينار وبانجيان أوجيا للمعدات والآلات البترولية المحدودة بـ 925 ألف دينار، وفوجيان بروفيناس تشونغمين شينغتاي كونستركشن كومباني ليمتد بـ 2,176 مليون دينار، وتشاينا كوميونيكيشنز كونستركشن كومباني ليمتد باستثمارات 602,5 مليون دينار.

أما عن الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة فجاءت كل من: فيزا الكويت باستثمارات 1,814 مليون دينار، وريجنت ايروسبيس كوربوريشن بمليوني دينار، ومن الهند جاءت لولو لوجستكس باستثمارات 20,35 مليون دينار، ومن جيرنسي جاءت برايس ووتر هاوس كوبرز كويت هولدكو ليمتد بـ 21,33 مليون دينار، ومن تركيا جاءت كوزو توبلو كونوت انسات انونيم بقيمة 20 مليون دينار، ومن جزر الكايمان جاءت كيتا اكسبريس لتجارة الجملة والتجزئة باستثمارات 72,32 مليون دينار. وأظهرت بيانات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التوزيع القطاعي للاستثمارات، إذ استحوذ قطاع الإنشاءات والبنية التحتية على 31,09٪ من الاستثمارات بواقع 907,927 ملايين دينار، يليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بـ 22,91٪ بواقع 668,959 مليون دينار، والنفط والغاز بنسبة 18,67٪ بقيمة 545,256 مليون دينار، والطاقة والكهرباء بنسبة 9,73٪ بقيمة 284,146 مليون دينار، والنقل والتخزين بنسبة 3,17٪ بقيمة 92,677 مليون دينار، والصحة البشرية بنسبة 2,77٪ بقيمة 80,79 مليون دينار. واستحوذ قطاع الاستشارات على 2,64٪ من الاستثمارات بقيمة 77,17 مليون دينار، والتعليم والتدريب على 2,56٪ بقيمة 74,883 مليون دينار، والطيران على 1,87٪ بقيمة 54,611 مليون دينار، والتأمين 1,86٪ بقيمة 54,351 مليون دينار، والبيئة 1,03٪ بقيمة 29,959 مليون دينار والزراعة 0,59٪ بقيمة 17,341 مليون دينار.

33 دولة تستثمر بالكويت.. والصين تتصدر بـ 903,64 ملايين دينار

تصدرت جمهورية الصين الشعبية قائمة الدول المستثمرة في الكويت من حيث الاستثمارات المباشرة التراكمية المعتمدة منذ عام 2015، بقيمة 903,64 ملايين دينار، تمثل 30,95٪ من الإجمالي، تلتها هولندا باستثمارات بلغت 541,554 مليون دينار وبحصة 18,55٪، ثم المملكة المتحدة بقيمة 200,408 مليون دينار وبنسبة 6,86٪. وأظهرت بيانات التوزيع الجغرافي للاستثمارات، الواردة في التقرير السنوي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، امتداد الاستثمارات التراكمية إلى 33 دولة.

4 مناطق اقتصادية حرة

كشف التقرير السنوي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر عن تقدم أعمال تطوير المنطقتين الاقتصاديتين في العبدلي والوفرة، بالتوازي مع المضي في تهيئة منطقة النويصيب الحرة ومنطقة النعايم الاقتصادية، إلى جانب تطوير مركز السالمية للابتكار التكنولوجي وإتاحة أراض تجارية استراتيجية لفرص استثمارية جديدة.

122 كياناً استثمارياً مرخصاً.. 80 شركة كويتية

كشف التقرير السنوي أن العدد التراكمي للكيانات الاستثمارية المعتمدة بلغ 122 كيانا، توزعت بحسب أشكالها القانونية بين 80 شركة كويتية، تشكل 65,57٪ من الإجمالي، و40 فرعا لشركات أجنبية بنسبة 32,79٪، إلى جانب مكتبي تمثيل بنسبة 1,64٪.

إستراتيجية 2030/2025.. جاهزة للمستقبل

ذكرت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أنها تدخل مرحلة جديدة من النمو من خلال إستراتيجيتها الثانية متوسطة الأجل، والتي تهدف إلى ترسيخ مكانة الكويت كاقتصاد جاهز للمستقبل قائم على الاستثمار ومتوافق مع تدفقات رأس المال العالمية والقطاعات الناشئة.

832 برنامجاً تدريبياً و116 مبادرة للاستدامة

أظهرت بيانات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تنفيذ الكيانات الاستثمارية المرخصة 832 برنامجا تدريبيا لتنمية الكفاءات ونقل الخبرات، إلى جانب 116 مبادرة للاستدامة تدعم 15 هدفا من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في إطار الأنشطة التي تنفذها هذه الكيانات إلى جانب استثماراتها الرأسمالية.

3 أولويات إستراتيجية

حددت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر 3 أولويات إستراتيجية في عملها، وهي كالتالي:
1 ـ توسيع نطاق الاستثمارات ذات الأثر العالي في القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع اتجاهات النمو العالمية.
2 ـ توفير رحلة استثمارية سلسة للمستثمر بدءا من دخول السوق حتى التوسع.
3 ـ التحول الرقمي وتكامل الخدمات لتعزيز الكفاءة وسرعة الإنجاز وقابلية التنبؤ والشفافية.

تمكين الاستثمار على نطاق واسع

قالت هيئة تشجيع الاستثمار ان مجلس الإدارة يواصل أداء دور محوري في ترسيخ بيئة استثمارية تنافسية في الكويت من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ورسم التوجهات الإستراتيجية واتخاذ القرارات بالوقت الملائم، وتعزيز إطار تنظيمي أكثر شفافية ومرونة وتركيزا على المستثمر. وترتكز قيادة المجلس على تسريع وتيرة الاستثمارات ذات الأثر العالي وتعزيز وضوح الأطر التنظيمية وترسيخ مكانة الكويت كوجهة استثمارية موثوقة ومستقبلية لرؤوس الأموال العالمية طويلة الأجل.

مع دفعة جديدة من الطيارين المتدربين

«الجزيرة» تعزز استثمارها في الكفاءات الكويتية بقطاع الطيران



صورة جماعية للدفعة الجديدة من الطيارين المتدربين

تواصل طيران الجزيرة الاستثمار في إعداد الجيل القادم من الكفاءات المتخصصة في قطاع الطيران، حيث تستعد الدفعة الثانية التي تضم 11 طيارا متدربا، لبدء برنامجها التدريبي في مرافق BAA Training بمدينة ليدا-ألغوايري في إسبانيا. وتعد هذه الدفعة محطة جديدة ضمن التزام طيران الجزيرة ببناء قاعدة مستدامة من الطيارين المؤهلين وتضم للمرة الأولى طيارة كويتية متدربة، في خطوة تعكس حرص الشركة على توفير المزيد من الفرص للكفاءات الوطنية في قطاع الطيران.

وقال الكابتن أيمن الشمري، رئيس قطاع التشغيل في طيران الجزيرة: فيما تواصل طيران الجزيرة تنفيذ خططها لتوسعة أسطولها وشبكة وجهاتها، يأتي بناء قاعدة قوية من الطيارين المؤهلين لدعم هذا النمو بالحفاظ على أعلى معايير السلامة والتميز التشغيلي. ومن خلال شراكتنا مع BAA Training، نوفر للطيارين الطموحين تدريبا معترفا به دوليا ونزودهم بالمهارات والقدرات اللازمة لبناء مسيرة مهنية ناجحة في قطاع الطيران. ونفخر بشكل خاص بانضمام أول طيارة كويتية متدربة إلى البرنامج في محطة مهمة ضمن جهودنا لتوفير المزيد من الفرص للكفاءات الوطنية. وبالتوازي مع ذلك، سيسهم استثمارنا في تطوير البنية التحتية للتدريب محليا، بما في ذلك منشأة منظمة التدريب المعتمدة (ATO) الجديدة، في تعزيز قدراتنا التدريبية الداخلية ودعم تأهيل الكفاءات الوطنية في قطاع الطيران، بما يسهم في تحقيق طموحات الكويت لتكون مركزا إقليميا للطيران.

وتبدأ الدفعة الجديدة تدريبها بعد نجاح تخرج الدفعة الأولى من الطيارين في أغسطس 2026. وتخضع الدفعة الأولى حاليا لبرنامج تدريبي مكثف ومتكامل للحصول على رخصة طيار النقل الجوي (ATPL) على مدى 18 شهرا، ويتضمن التدريب على التعاون بين أفراد طاقم القيادة (MCC). ومن المتوقع أن تستكمل الدفعة الأولى تدريبها في أبريل 2028، لتنتقل بعدها إلى المرحلة التالية من مسيرتها نحو التأهل للعمل كطيارين في شركات الطيران.

وبالتوازي مع شراكاتها التدريبية الدولية، تعمل طيران الجزيرة على تعزيز قدراتها التدريبية الداخلية من خلال تطوير منشأة جديدة لمنظمة التدريب المعتمدة (ATO) في الكويت. وستضم المنشأة المصممة خصيصا لهذا الغرض، جهاز محاكاة طيران كامل ومتطورا، إلى جانب بنية تحتية تدريبية متقدمة بما يمكن طيران الجزيرة تدريجيا من إقامة برامج تدريب للطيارين محليا وتعزيز الجاهزية التشغيلية وتقليل الاعتماد على مرافق التدريب خارج الكويت.

وتأتي هذه المبادرات في الوقت الذي تستعد فيه طيران الجزيرة لمرحلة جديدة من النمو، مدعومة بتوسعة أسطولها وشبكة وجهاتها. ومع استلام الشركة مؤخرا أول طائرة من أصل 26 طائرة إيرباص جديدة وانضمام المزيد منها إلى الأسطول قريبا.

من جانبه، قال باراثان باسوباثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: طيران الجزيرة شركة كويتية في جوهرها، ونركز على دفع عجلة النمو وبناء القدرات واستقطاب الكفاءات في الكويت. وبنمونا المستمر، نتطلع إلى توفير المزيد من الفرص المهنية للشباب الكويتي الطموح والمجتهد في مجالات الطيران والهندسة والوظائف الإدارية.

وزير النفط: الاستثمار في العنصر البشري ركيزة أساسية للتطوير



وزير النفط طارق الرومي مكرما الشيخة تماضر الخالد بحضور الشيخ د.نمر الصباح

أكد وزير النفط طارق الرومي أن الاستثمار في العنصر البشري يمثل الركيزة الأساسية للتطوير المؤسسي، مشددا على أن نجاح المؤسسات يقوم على امتلاكها كوادر مؤهلة قادرة على توظيف الخبرات والمعارف وتحويل الطموحات إلى نتائج ملموسة تخدم أهدافها وتطلعاتها.

جاء ذلك في كلمة للوزير الرومي ألقاها خلال احتفالية أقامتها وزارة النفط لتكريم الكفاءات المتميزة تحت عنوان (نفخر بكم) على مسرح شركة ناقلات النفط الكويتية بحضور وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح ووكلاء الوزارة المساعدين وعدد من قيادات الوزارة وموظفيها.

وأوضح الرومي أن تكريم الكفاءات الوطنية يأتي تقديرا لما قدمته من جهود مخلصة وإنجازات نوعية أسهمت في تطوير منظومة العمل والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي وعكست ما يتحلى به موظفو الوزارة من مسؤولية ومبادرة وتميز في أداء واجباتهم الوظيفية.

وأشار إلى أن الكفاءات الوطنية في وزارة النفط أثبتت قدرتها على تحمل المسؤولية ومواكبة متطلبات التطوير وتقديم نماذج مشرفة في الالتزام المهني والعمل بروح الفريق الواحد، مؤكدا حرص الوزارة على توفير بيئة عمل محفزة وإتاحة الفرص أمام الموظفين لتنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم.

وأضاف أن وزارة النفط تواصل جهودها لتطوير منظومة العمل المؤسسي من خلال تبني برامج التحول الرقمي وتحديث الأنظمة والإجراءات وتعزيز كفاءة الأداء، مبينا أن نجاح هذه المسارات لا يتحقق بالتكنولوجيا والأنظمة وحدها وإنما بالعقول والخبرات البشرية القادرة على توظيفها بكفاءة وتحقيق أقصى استفادة منها في تحسين جودة العمل وفاعليته.

وأشاد الرومي بالموظفة سارة الزايد من دائرة التفتيش والتدقيق بوزارة النفط بمناسبة حصولها على شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA) إحدى الشهادات المهنية المرموقة والمعترف بها دوليا في مجال التدقيق الداخلي، مؤكدا أن هذا الإنجاز يعكس حرصها على اكتساب المعرفة التخصصية والارتقاء بمستوى تأهيلها المهني.

وأعرب عن تطلعه إلى أن تكون تجربتها مصدر إلهام لزملائها وزميلاتها ودافعا لمواصلة التأهيل واكتساب المؤهلات المهنية المتخصصة بما يفتح أمامهم آفاقا أوسع للتقدم الوظيفي ويعزز قدرات الوزارة في مختلف مجالات عملها.



من اليمين: أ.عبدالرحمن إسماعيل وأ.أطياب الشطي وأ.محمد الحربي وأ.عبدالعزيز طاهر الخطيب وأ.سكينة الكوت وأ.نور الخطيب وأ.فرحات المهدي وأ.محمد الشاعر يمثلون مجموعة طاهر القانونية في دبي

تميز كويتي في جوائز «ليغال إيرا» للشرق الأوسط 2026

«طاهر القانونية» تحصد ثلاث جوائز إقليمية

أفضل مكتب محاماة في الكويت وفي التنظيمات والتحقيقات ود.فواز الخطيب أفضل محام في القطاع العقاري بالشرق الأوسط


د.فواز خالد الخطيب – الشريك المدير في مجموعة طاهر القانونية

حصدت مجموعة طاهر القانونية ثلاث جوائز ضمن جوائز «ليغال إيرا للشرق الأوسط 2026»، بفوزها بجائزتي «أفضل مكتب محاماة في الكويت» و«أفضل مكتب محاماة في مجال التنظيمات والتحقيقات»، فيما نال شريكها المدير د.فواز خالد الخطيب جائزة «أفضل محام في مجال العقارات بالشرق الأوسط»، في إنجاز يعزز حضور الكفاءات والمؤسسات القانونية الكويتية على الساحة الإقليمية. ويجمع الفوز بين التقدير المؤسسي للمجموعة في السوق الكويتي والتميز في تخصصات ترتبط مباشرة باحتياجات الشركات والمستثمرين، من التعامل مع المتطلبات التنظيمية والتحقيقات إلى حماية المصالح القانونية في الاستثمارات والمشروعات العقارية. وجاء حصد الجوائز الثلاث بعد وصول المجموعة وقياداتها إلى القوائم النهائية عبر 24 ترشيحا، بواقع 13 ترشيحا مؤسسيا و11 ترشيحا فرديا، شملت مجالات الشركات، والخدمات المصرفية والتمويل، وإعادة الهيكلة، والإنشاءات، والعقارات، والتقاضي وتسوية المنازعات، والتنظيمات والتحقيقات، والتكنولوجيا والابتكار القانوني مع كبرى شركات المحاماة العالمية. وتكتسب جائزة التنظيمات والتحقيقات أهمية في ظل تزايد متطلبات الامتثال والحوكمة، وحاجة المؤسسات إلى مشورة قانونية تساعدها على إدارة المخاطر والتعامل مع المسائل الرقابية والتحقيقات بكفاءة، كما يبرز التكريم في القطاع العقاري أهمية الخبرة القانونية المتخصصة في هيكلة الصفقات، وحماية الاستثمارات، وتسوية المنازعات المرتبطة بالمشروعات والتطوير العقاري.

ويضيف هذا الفوز محطة جديدة إلى مسيرة المجموعة الممتدة منذ تأسيسها عام 1969، والتي راكمت خلالها خبراتها في التقاضي والتحكيم، وقانون الشركات والمعاملات التجارية، والاندماج والاستحواذ، والاستثمارات والمشروعات الكبرى، إلى جانب تطوير علاقاتها المهنية الدولية لخدمة الأعمال ذات الامتداد العابر للحدود.

وتواصل مجموعة طاهر القانونية، تحت شعار «في خدمة العدالة منذ عام 1969»، تطوير كوادرها وممارساتها المهنية، وتقديم المشورة القانونية الاستراتيجية التي تدعم قرارات الشركات والمستثمرين وتحمي مصالحهم، مستندة إلى خبرة تتجاوز خمسة عقود في العمل القانوني.

«التجارة»: تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية والمالية لدعم جهود مكافحة غسل الأموال وتبادل المعلومات

كونا: أكدت وزارة التجارة والصناعة أمس أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية والمالية وتطوير آليات تبادل المعلومات والتحقق من بيانات المستفيد الفعلي بما يدعم جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح ويحافظ على سلامة البيئة الاقتصادية والمالية في البلاد.

وقالت وكيلة الوزارة بالتكليف مروة الجعيدان في تصريح لـ «كونا» ان مكافحة غسل الأموال مسؤولية مشتركة تتطلب تكامل الأدوار بين الجهات المعنية وتبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة بما يعزز القدرة على رصد المخاطر والتعامل معها وفقا للتشريعات والاختصاصات القانونية لكل جهة. وأضافت الجعيدان أن توافر معلومات دقيقة ومحدثة عن المستفيد الفعلي يمثل عنصرا أساسيا في تعزيز الشفافية وتحديد الأشخاص الذين يقفون وراء ملكية الشركات والسيطرة عليها بما يدعم الحد من إساءة استخدام الكيانات القانونية في الأنشطة غير المشروعة.